العنوان:	آفاق العلاقات العربية ـ الافريقية
المصدر:	المستقبل العربى
المؤلف الرئيسي:	فائق، محمد
المجلد/العدد:	مج21, ع239
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
الشهر:	يناير
الصفحات:	30 - 42
رقم MD:	714660
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	إفريقيا
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/714660

آفاق العلاقات العربية ـ الافريقية(*)

محمد فائق

خبير في الشؤون الافريقية، ووزير سابق في مصر، وأمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان حالياً(**).

مقدمـة

عندما نتكلم عن العلاقات العربية ـ الافريقية قد يتبادر إلى الذهن أننا نتكلم عن طرفين مختلفين، ولكن الأمر في حقيقته ليس كذلك. فهناك تداخل بين ما هو عربي وما هو أفريقي بشكل يصعب معه الفصل بين الاثنين. فثلثا الأمة العربية من الأفارقة، وما يقرب من ثلث افريقيا عرب. ويعني ذلك أيضاً أن أغلبية العرب أفارقة.

وتؤكد هذه الحقيقة أهمية افريقيا بالنسبة للعرب جميعاً، حيث ان ٧٢ بالمئة من مساحة الوطن العربي تقع في القارة الافريقية، وتوجد في القارة الافريقية عشر دول عربية أعضاء في جامعة الدول العربية.

وأكثر من نصف سكان افريقيا من المسلمين، وهي القارة الوحيدة في العالم التي تتكون من أغلبية مسلمة متأثرة بالثقافة العربية.

وقد أصبحت افريقيا قوة تصويتية هائلة بعدد دولها الكبير ووجود نظام افريقي يجمع هذه الدول بما فيها ١٠ دول عربية، الأمر الذي يجعل منها قوة تأثير دولية مهمة، كما انها، أو مناطق منها على الأقل مثل جنوب افريقيا، يمكن أن تصبح قادرة على التأثير في سياسة الولايات المتحدة بعد أن تحسن وضع السود هناك.

ولكي نستطيع أن ندرك آفاق المستقبل مع هذه القارة لا بد من أن نستعرض وبشكل سريع مراحل هذه العلاقة وتطورها عبر العصور والأسس التي قامت عليها العلاقات مع افريقيا.

فالعلاقة بين العرب وافريقيا قديمة ترجع إلى أكثر من ألفي عام، بل إن افريقيا والشرق

(*) في الأصل محاضرة القيت في عمان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بدعوة من مؤسسة شومان.

(**) الآراء الواردة في هذه الورقة تمثل وجهة نظر الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

العربي كانت رقعة واحدة حتى انفلقت القشرة الأرضية، ففصل البحر الأحمر بينهما. ولكن ظل هذا البحر أداة ربط بين العرب والأفارقة.

وكان المجتمع الجاهلي يزخر ببعض المجموعات الافريقية التي استقرت بين العرب وانصهرت في بوتقة القبائل العربية. وقد أدى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي الى ازدياد وشائج الاتصال العربي الافريقي، وانتشر النفوذ الإسلامي في افريقيا عبر التجارة والهجرة. وقد جاءت هجرة المسلمين إلى الحبشة أول اتصال رسمي للإسلام بافريقيا. وهناك وجد المسلمون الرعاية في كنف ملك الحبشة المسيحية.

وبعد موجة الفتوحات الإسلامية للشمال الافريقي توالت هجرة القبائل العربية وازداد حجمها وأصبح الشمال الافريقي وسودان وادي النيل جزءاً لا يتجزأ من أمة العرب. وقد كان للتجار العرب والبدو الذين هاجروا في أعداد كبيرة دور رائد في بذر نواة التعاليم الإسلامية في المجتمعات الافريقية، ثم أخذ المواطنون الأفارقة أنفسهم من البربر والنوبة والجالا وغيرهم من الأفارقة السود بزمام المبادرة وصاروا يدعون إلى الإسلام بين مواطنيهم في حركة سلمية.

ومن الشمال توغلت المؤثرات الإسلامية العربية عبر الصحراء إلى غرب افريقيا حيث نشأت السلطنات الإسلامية التي جمعت في نظمها السياسية بين أنماط محلية ونظم إسلامية، وفيها تفاعلت الثقافة العربية الإسلامية مع المؤثرات الافريقية، وغلب على هذه الممالك مظاهر الحضارة الإسلامية، فظلت الثقافة الغالبة عليها مغربية السمات انتشر فيها المذهب المالكي، وساد مجتمعاتها التسامح الذي يجمع بين الإسلام وبعض المعتقدات الافريقية. وصارت العربية لغة العبادة والعلم والتجارة والدبلوماسية.

وقد حدث الشيء نفسه على الساحل الشرقي من افريقيا، والذي أطلق عليه الجغرافيون العرب ساحل الزنج. فقد قامت علاقات وثيقة بين العرب والأفارقة على هذا الساحل قوامها تجارة العاج والذهب ـ وللأسف الرقيق أيضاً ـ وإن كانت تجارة الرقيق هذه لم تصل في بشاعتها إلى ما وصلت إليه تجارة الغرب في حجمها وقسوتها، إلا أنها استغلت وما زالت تستغل لتشويه صورة العرب. وقامت المراكز التجارية العربية في كلوة وزنجبار وممبسا وبمبا وغيرها على الساحل.

وبين القرنين الثاني عشر والخامس عشر شهد الساحل الافريقي ازدهار ثقافة عربية إسلامية عرفت بالثقافة السواحيلية. ولما هيمن البرتغاليون على الطرق البحرية واحتكروا مصادر التجارة الشرقية سلبوا المجموعات العربية أساس تفوقها التجاري.

ولكن بعد قرنين من الزمان تمكنت المجموعات المستقرة على الساحل الافريقي بمساعدة العمانيين من طرد البرتغاليين والسيطرة على الساحل الشرقي لافريقيا. وتبع ذلك تجدد الهجرة العربية من عمان وحضرموت في أعداد كبيرة، ثم انتقل الأثر العربي الإسلامي إلى أواسط القارة في إطار توسيع نشاط العمانيين الاقتصادي.

وقد امتزجت الدماء العربية بالدماء الافريقية وتداخلت الثقافات، وهيأ كل ذلك أرضاً خصبة لانتشار الإسلام في القارة السوداء.

وأصبحت اللغة العربية هي لغة الثقافة في افريقيا لفترة طويلة من الزمن. وكان الحرف العربي هو الغالب في كتابة اللغات الافريقية، مثل الهوسا والفولاتي في الغرب، والسواحيلية في الشرق. وهناك الكثير من العلماء الأفارقة كتبوا بالعربية، أو بلغاتهم ولكن بالحروف العربية،

ولا يزال أثر ذلك موجوداً في المخطوطات التي تزخر بها المكتبات في كثير من الجامعات الافريقية ومكتبات العواصم الأوروبية.

وقد ظهر فقهاء مجددون في افريقيا قاموا بالثورة ضد حكامهم بعد أن حركوا العامة، مثل «المرابطون» في الصحراء الغربية والسودان الغربي - والحركات التي قادها أحمد الجراني في الحبشة، ومحمد عبد الله في الصومال، والسلطان سعيد في زنزبار، والإمام المهدي في السودان وماء العينين في موريتانيا - وحميد المرجبي المسمى بتبوتيب في الكونغو، والحاج عمر الفوتي في السودان الغربي، وعثمان بن فودي في بلاد الهوسا، ومحمد بن علي السنوسي والكنتيون في الصحراء الغربية.

وقد اختلط الفقه بالتصوف في افريقيا حتى ان مصطلحي الفقيه وشيخ الطريقة أصبحا مترادفين، فيشار إلى العالم بأصول الدين والفقه بـ «مارابوت» (Marabot) في السنغال بلغة الولوف، و«مالم» (Mallam) في الهوسا و«معلمو» في السواحيلية. كما أن هذه الحركات الصوفية مكنت متبنيها من الانتماء إلى تجمعات روحية تقوم على الولاء للمجموعة، وتبعث على روح التآخي في سمو يرتفع على الجذور الطبقية والقبلية والعنصرية. ولهذا لم تكن الطرق الصوفية من قادرية وتيجانية وإدريسية وسنوسية في افريقيا كما هي في المشرق العربي متدروشة متواكلة، ولكنها أخذت الدين حركة نحو التقدم وتوحيد المجتمع لا تجزئته. ونلاحظ أن المجتمعات الإسلامية في افريقيا كانت مقاومتها للغزو الاستعماري أشد وأقوى من المجتمعات غير الإسلامية.

لقد قدم الإسلام والعرب لافريقيا نماذج رفيعة من الإخاء والتسامح، ولعل هذا هو السر في انتشار الإسلام وقبوله لدى الأفارقة تاريخياً. وقامت ممالك وسلطنات في افريقيا متأثرة بالثقافة العربية والإسلامية هي جزء من حضارة افريقيا كان يمكن لها أن تزدهر وتنمو لولا الحقبة الاستعمارية؛ حقبة الاستعمار الغربي لافريقيا.

أولاً: حقبة الاستعمار الغربي

عندما دخل الاستعمار افريقيا منذ أكثر من ٤٠٠ عام تسبب في تحطيم التوازن الداخلي الذي تقوم عليه أسس التنمية والتطور الذاتي. واتبعت سياسات من شأنها فرض الثقافة الغربية وتعميم حضارتها وطمس ما عداها، مثل سياسة الاستيعاب التي اتبعها الفرنسيون والبرتغاليون في مستعمراتهم، والتي لم تكن تفرق بين الأسود والأبيض بقدر ما كانت تفرق بين ما يسمى بالمتمدن وغير المتمدن (Civilized & Non Civilized)، وفي حكم قانونهم المتمدن هو الذي يتصرف كاوروبي ويتكلم إحدى اللغات الأوروبية ويقبل قانون الأحوال الشخصية الأوروبي... الخ، من الأمور التي تنهي علاقة الافريقي بجذوره وتقلعه من ثقافته وحضارته الافريقية لينتمي إلى الحضارة الغربية التي استخدموا كل وسائل الإبهار ليجذبوا إليها النخبة الافريقية المثقفة.

واعتمد التعليم في معظمه على الإرساليات التبشيرية، وكان على التلميذ الذي يلتحق بهذه المدارس أن يترك اسمه الافريقي ويختار اسماً مسيحياً (Christian Name) امعاناً في استئصال الجذور الافريقية. ومن أجل ذلك أحجم معظم المسلمين عن إرسال أولادهم إلى هذه المدارس.

وبطبيعة الحال، انهارت الامبراطوريات القديمة وأقيم بدلاً منها نظام الحكم الاستعماري.

ومن أهم ما أقدم عليه الاستعمار هو الفصل بين افريقيا شمالي الصحراء وافريقيا جنوبيها، واعتبرت الصحراء عازلاً بين ما هو عربي وما هو افريقي. وتبنت الأمم المتحدة نفسها هذا التقسيم في تقسيماتها الاقليمية حتى ترسخت هذه الفكرة في مفهوم الأفارقة، كما ترسخت في مفهوم عرب الشمال الافريقي الذين ابتعدوا تماماً عن افريقيا.

ونجد أن الحركة الافريقية أو ما سمي بحركة «بان افريكانزم» (Pan Africanism)، والتي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت إلى لندن وباريس، وكانت في مجملها حركة، تعنى بحق الرجل الأسود، وعندما تتكلم على افريقيا تعني أرض الزنوج أو افريقيا جنوب الصحراء. لقد كانت مجرد حركة بين الزنوج ومن أجلهم، كما جاءت كرد فعل للاضطهاد والظلم الواقع على الأفارقة. وكانت أفكار الزعماء الأفارقة الكبار تدور حول هذا المعنى، فكان فكر ماركوس جارفي الذي بنى نظريته على أساس النقاء العنصري للسود في مواجهة النظرية العنصرية للبيض. حتى الكنيسة الارثوذكسية الافريقية جعل لها مسيحاً أسود، وعذراء سوداء كشعار لهذه الكنيسة.

كذلك حركة سنجور صاحب نظرية الزنوجة (Negretude) هو وإيميه سيزار (Aimé Cisar) التي تدور فلسفتها حول الرجل الزنجي تريد أن تحقق له ذاته وتعيد له ثقته بنفسه باكتشاف الجذور الأصلية الزنجية والمجردة من تأثيرات الثقافة الغربية. فمن خلال الفن والأدب يمكن إظهار النفس السوداء.

وفي إطار الفصل بين افريقيا العربية وافريقيا الجنوبية عمل الاستعمار على إنهاء الوجود المصري في منطقة البحيرات وشواطئ افريقيا، وهي المناطق التي كان فتحها محمد علي واسماعيل باشا.

وقد قلت التجارة بين العرب والأفارقة في وجود الاستعمار الذي نجح بتقليص كل أسباب الاتصال بين العرب والأفارقة إلا في ما يخص الجانب الديني والثقافي. فقد ظل الإسلام ينتشر بسرعة وتتسع دائرته على رغم كل محاولات الحصار والحركة التبشيرية. كما استمرت العلاقة بين مسلمي افريقيا والمعاهد الإسلامية الكبرى في شمالي القارة التي تدفق عليها طالبو العلم بمبادرات فردية، وكان أهم هذه المعاهد الأزهر الذي ازدحم بالأروقة الافريقية مثل رواق تشاد ورواق اريتريا والسنغال وغيرها من جميع أنحاء القارة.

ثانياً: ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢

وظل الفصل بين الشمال الافريقي وجنوب القارة إلى أن قامت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، وجاءت كلمات عبد الناصر في **فلسفة الثورة** لتكشف عن هوية مصر الافريقية وارتباطها بالقارة السوداء، حيث قال: «... إننا لا نستطيع بأية حال أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين...».

ووضع عبد الناصر بهذه الكلمات يده على مشكلة افريقيا الحقيقية، وحدد بوضوح موقف مصر التي أصبحت منذ ذلك الوقت طرفاً إلى جانب القوى الوطنية الافريقية في كل صراع جرى بعد ذلك على أرض افريقيا وكان الاستعمار طرفاً فيه. فقد اعتمد عبد الناصر سياسة «وحدة النضال من أجل تحرير افريقيا كلها».

وشدّ عبد الناصر انتباه الأفارقة في كل مكان عندما نجح بإنهاء احتلال القوات الانكليزية لمنطقة القنال، ونجح بتأميم قناة السويس، وتأكيده بذلك لحق الشعوب في امتلاك ثرواتها، ورفضه للأحلاف العسكرية، ومساعدته للثورة الجزائرية، ثم فشل العدوان الثلاثي على مصر، وكسر احتكار السلاح، وأصبح عبد الناصر في نظر الأفارقة بطلاً افريقيا، وأطلقت عليه في افريقيا صفات عديدة تعطي هذا المعنى مثل «أسد افريقيا»، و«بطل التحرير»... الخ.

واستقبلت القاهرة حركات التحرير الافريقية من كل أنحاء القارة وشجعتهم على فتح مكاتب سياسية في القاهرة وساعدتهم في الاتصال بالعالم الخارجي مستفيدين من مكانة مصر الدولية وإعلامها المتقدم، وكانت القاهرة أول عاصمة في العالم تتجمع فيها مثل هذه الأعداد الكبيرة من حركات التحرير الافريقية. وتبنت مصر القضايا الافريقية والمتعلقة بالاستقلال في الأمم المتحدة.

ومن القاهرة خرجت «إذاعة صوت افريقيا» باللغات واللهجات المحلية الافريقية، فأذاعت بالسواحيلي والصومالي والتيجريني لشرقي افريقيا، وبلغات الهوسا واليوربا والوولف والبامبرا لغربي افريقيا، ولغات أخرى من النيانجا والشونا والسندبيلي واللنجالا لوسط افريقيا، وللجنوب بلغات الزولا ولغات افريقية أخرى، بالإضافة إلى اللغات المستخدمة رسمياً في مناطق افريقيا، وهي الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والعربية... الخ.

وقدمت مصر نموذجاً جديداً لتحرير الأرض من الاحتلال الأجنبي، وذلك باستخدام القوة ضد قوات الاحتلال الإنكليزي في القناة، وكانت مصر أول دولة في العالم تفتح أبوابها لتدريب حركات التحرير الافريقية عسكرياً، وتمدها بالسلاح، وبخاصة حركات التحرير في المناطق التي كان الاستعمار فيها يرفض التطور الدستوري، مثل روديسيا وانغولا وموزامبيق وجنوب افريقيا وجنوب غربي افريقيا (ناميبيا الآن).

لقد قدمت مصر جميع المساعدات الممكنة لحركات التحرر الافريقية، فمنذ قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ كان الاستقلال الوطني هو أساس الاستراتيجيا القومية العليا في كل المجالات الداخلية والخارجية، في الوقت الذي كان حلم افريقيا هو الاستقلال وانهاء الاستعمار التقليدي القديم، ووضع حد لسياسة التفرقة العنصرية والفصل العنصري وسيادة الرجل الأبيض، وعبّر عبد الناصر في سياسته داخلياً وخارجياً عن هذه الأماني كلها، بل أصبح رمزاً لها.

وعندما استقلت غانا عام ١٩٥٧ وأراد كوامي نكروما أن ينقل حركة «البان افريكانزم» أو الوحدة الافريقية الى القارة، دعا الى مؤتمر جمع فيه كل الدول المستقلة في افريقيا، وكان من بينها مصر وأربع دول عربية أخرى، في حين أن عدد الدول الافريقية غير العربية كان ثلاثاً فقط.

وجاء هذا المؤتمر بمثابة الضربة القاضية لفكرة الفصل بين افريقيا العربية وافريقيا السوداء. وقد أتيح لممثلي جبهة التحرير الجزائرية فرصة عرض قضيتهم على المؤتمر، فقدموا ثورتهم باعتبارها ثورة أفريقية الى جانب كونها ثورة عربية إسلامية. وكان هذا خطأً ذكياً في استراتيجية الثورة الجزائرية استفادت منه الجزائر التي حصلت على تأييد الأفارقة، كما أفاد ذلك كثيراً في تدعيم الصلة بين العرب وبقية الأفارقة. فقد اعترف المؤتمر بجبهة التحرير الجزائرية باعتبارها الممثل الشرعي للجزائر، وقرر أن تقوم ثلاث بعثات دبلوماسية مشتركة

تطوف الدول الاسكندنافية ودول وسط أمريكا وأمريكا الجنوبية تدعو إلى القضية الجزائرية في محاولة للحصول على أصوات هذه الدول لتأييد القرار الخاص بالجزائر في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان من نتيجة هذا التحرك أن أشار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالجزائر في هذه الدورة (عام ١٩٥٨)، ولأول مرة، الى وجود الحرب الجزائرية، ولم تعد الأمم المتحدة تنظر الى ما يحدث في الجزائر باعتباره من شؤون فرنسا الداخلية، كما كان الوضع قبل ذلك، وأنشئت لجنة لتحرير افريقيا من تسع دول كانت من بينها مصر والجزائر مهمتها تقديم كل المساعدات المكنة بما فيها السلاح والتدريب العسكري لحركات التحرير الافريقية. وكانت هذه سابقة دولية خطيرة أضفت الشرعية على مقاومة الاحتلال بكل الطرق بما فيها العمل العسكري.

كان هذا اللقاء العربي ـ الافريقي هو الطريق لإقامة النظام الافريقي وإنشاء منظمة الوحدة الافريقية بعد ذلك على مستوى القارة تضم العرب والأفارقة جنباً إلى جنب.

وعندما ارتفعت أعلام الاستقلال في افريقيا بالجملة في بداية الستينيات، وقفت مصر مع كل دولة افريقية بنت استراتيجيتها على أساس الاستقلال الوطني (نموذج الصومال). كما ساعدت هذه الدول على بقاء وحدة أراضيها ومقاومة محاولات الانفصال المفروضة من الخارج (الكونغو ـ نيجيريا).

بعد استقلال الجزائر، نهجت الدولة الجديدة سياسة افريقية تحررية مماثلة للسياسة المصرية في تقديم المساعدات لهذه الحركات ومناهضة الاستعمار، وبذلك ازداد تلاحم العرب والأفارقة.

نلاحظ أنه خلال فترة الخمسينيات والستينيات أن أساس العلاقات العربية ـ الافريقية كان مقاومة الاستعمار بجميع أشكاله وصوره، وبخاصة مناطق الاستيطان الأوروبي، وكذلك مقاومة التفرقة العنصرية وسياسة الفصل العنصري. كانت هذه مرحلة التحرر من الاستعمار التقليدي في الوطن العربي وافريقيا في الوقت نفسه.

بعد هزيمة عام ١٩٦٧ تعاطفت الدول الافريقية مع العرب، وبخاصة مصر، باعتبار أن إسرائيل تحتل جزءاً من افريقيا هو سيناء، وقطعت معظم الدول الافريقية علاقاتها مع إسرائيل.

وبعد حرب عام ١٩٧٣ استمرت الدول الافريقية في مقاطعة إسرائيل، ولكنها في الوقت نفسه كانت قد تضررت كثيراً من ارتفاع سعر النفط، وفي عام ١٩٧٧ عقد العرب والأفارقة أول مؤتمر قمة عربي ـ إفريقي التقى فيه النظامان العربي والافريقي، واستطاع هذا المؤتمر أن يضع أسس التعاون العربي ـ الافريقي الذي أنشئت له آليات جديدة.

وأعلنت الدول العربية النفطية عن مساهمتها المالية لدعم التعاون العربي ـ الافريقي، وذلك أمام المؤتمر (العربية السعودية: ألف مليون دولار ـ الكويت: ٢٤١ مليون دولار ـ الإمارات: ١٣٧ مليون دولار ـ قطر: ٧٧ مليون دولار... الخ).

وتقدر الأموال العربية التي تدفقت على افريقيا في شكل قروض ومنح ومساعدات فنية ومساهمات في الفترة من عام ١٩٧٣ لغاية عام ١٩٨١ بأكثر من ٢٥ مليار دولار.

وكانت المعادلة الجديدة التي قام على أساسها التعاون العربي ـ الافريقي خلال حقبة السبعينيات هو أن يقف الأفارقة مع العرب في قضيتهم المحورية، وهي القضية الفلسطينية

وتأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، على أن تستمر المساعدات العربية للأفارقة، وأن يقف العرب جميعاً مع قضية افريقيا المحورية ضد الحكم العنصري في الجنوب الافريقي، وإنهاء سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

وعلى رغم استمرار التأييد الافريقي للقضية الفلسطينية واستمرار العرب في مناهضة سياسة التفرقة العنصرية والفصل العنصري، إلا أن هذا الأساس الذي وضعه مؤتمر القمة العربي - الافريقي لم ينجح ببناء قاعدة صلبة وبنية تحتية دائمة تتيح للتعاون العربي - الافريقي أن يستمر ويزدهر في المستقبل، وذلك: **أولاً**، لغياب سياسة عربية موحدة مع افريقيا، حيث فضلت الدول العربية التعامل مع افريقيا بشكل فردي من دون أدنى تنسيق ومن دون وجود معرفة حقيقية بافريقيا في معظم الدول العربية التي تعاملت مع افريقيا بمنطق شراء المواقف. **وثانياً**، جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتعطل جميع آليات التعاون التي وضعها المؤتمر، والتي كانت تعتمد على جهاز الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية. وانشغلت جامعة الدول العربية والدول العربية بمحاولة طرد مصر من منظمة الوحدة الافريقية بدلاً من متابعة قضية التعاون. كما أن اتفاقية الصلح بين مصر وإسرائيل أحدثت خللاً في المعادلة التي قام التعاون العربي - الافريقي على أساسها.

وقد أضرت المحاولات العربية لطرد مصر من منظمة الوحدة الافريقية بالعلاقات العربية - الافريقية، فعلى رغم أن هذه المحاولات كان محكوماً عليها بالفشل لأن منهج الطرد غير مقبول داخل منظمة الوحدة الافريقية، وبخاصة إذا كان يخص دولة مثل مصر برصيدها الافريقي الكبير، إلا أنها كانت بمثابة نسف الجسر الرئيسي الذي تعبر عليه العلاقات العربية - الافريقية، حيث كانت وما زالت تشكل حلقة الوصل الأساسية بين العرب وافريقيا.

وبطبيعة الحال، فإن هذه المعادلة التي قام التعاون العربي - الافريقي على أساسها لم تعد صالحة الآن، فقد انتهى النظام العنصري في الجنوب الافريقي، كما أنه لم يعد من الممكن مطالبة الأفارقة بمقاطعة اسرائيل، فعدد من الدول العربية يتعامل الآن مع اسرائيل (بعد اتفاقية أوسلو أعادت ٥٤ دولة من دول العالم علاقاتها مع اسرائيل). كما أن انخفاض أسعار النفط تحد من قدرة الدول النفطية على تقديم المساعدات المادية لافريقيا.

ثالثاً: مستقبل العلاقات العربية - الافريقية

هذا الواقع في العلاقات العربية - الافريقية، قديمها وحديثها، لا يمكن أن ننظر إليه باعتباره مجرد تاريخ، لا بد من تحويله الى قوة مستقبلية بناءة في إحياء هذه العلاقة وإيجاد تعاون مثمر مع هذه القارة في كل الميادين: الأمن، والثقافة، والاقتصاد، والسياسة الدولية.

١ - افريقيا والأمن القومي

نظراً للتلاصق الجغرافي مع الوطن العربي ارتبطت قضية الأمن القومي بالعلاقات الافريقية. وعندما أقول الأمن القومي، بطبيعة الحال، يعني هذا أمن كل دولة عربية باعتبار أنه لا يوجد أمن قطري وإنما أمن كل قطر عربي مرتبط بالأمن القومي، وهذا ما أثبتته التجارب والتاريخ، وبخاصة أن هناك كياناً في المنطقة يعتمد سياسة الأمن المطلق، وهذا يعني التهديد المطلق لكل المنطقة العربية. وسوف يستمر ذلك بغض النظر عما يقال أو يتم بالنسبة للتسوية الفلسطينية، فطالما بقيت هناك أرض محتلة، سواء أكان ذلك من خلال وجود احتلال مباشر أم

من خلال إقامة مستوطنات أم إقامة نظام شبيه بالبانتوستانات التي رفضها الأفارقة في جنوب افريقيا، وطالما حرم الفلسطينيون من حقهم في العودة، فسيستمر التهديد المباشر للأمن العربي مرتبطاً بالتهديد الناتج من اتباع سياسة الأمن المطلق من جانب اسرائيل.

أ ـ أمن البحر الأحمر

وأولى قضايا الأمن القومي المرتبطة بافريقيا هي قضية أمن البحر الأحمر. وكلنا يعرف أهمية التحكم في باب المندب الذي أغلق في وجه الملاحة الاسرائيلية عام ١٩٧٣. ولم يكن غريباً عند أول اتفاق بين مصر واسرائيل أن تشترط الولايات المتحدة فتح باب المندب أمام الملاحة الاسرائيلية قبل تسليم الأسرى في الكيلو ١٠١.

ولم يكن غريباً أيضاً الاهتمام الذي تعطيه اسرائيل لعلاقاتها بإثيوبيا، حتى إنها احتفظت بأحسن العلاقات مع جميع الأنظمة المتناقضة التي مرت على اثيوبيا. وهي تهتم الآن بإريتريا التي أصبحت تسيطر على موانئ عصب ومصوع، ولو أن الخلاف الحاد الموجود الآن بين اثيوبيا واريتريا أحدث ارتباكاً في العلاقات الاسرائيلية بالمنطقة.

ويصبح من المهم جداً أن يحتفظ العرب بعلاقات جيدة باريتريا، ويحتاج ذلك إلى اهتمام خاص واستراتيجيا خاصة من العرب، حيث ستحاول اسرائيل باستمرار التركيز على اريتريا حتى لا يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية.

والغريب حقاً ألا يستطيع العرب ادراك أهمية مثل هذه العلاقات مع اريتريا، وأن يتدهور الوضع إلى ما وصل إليه باحتلال اريتريا لجزر حنيش اليمنية، على رغم أن العرب كانوا السند الأول للاريتريين في نضالهم من أجل الاستقلال.

هناك أيضاً ما يعرف بأرض الصومال (Somali-Land)، وهو الجزء الشمالي من الصومال الذي انفصل فترة الحرب الأهلية وأعلن دولته المستقلة، وإن كان لم يعترف به لا من الأمم المتحدة ولا من دول العالم حتى الآن، إلا أنه يملك منافذ على البحر الأحمر، أهمها زيلع وبربرة. وستحاول اسرائيل بكل الطرق النفاذ إلى هذه الموانئ، إذا لم يتنبه العرب.

ويستطيع المرء أن يتفهم الأسباب التي تمنع أي دولة عربية من الاعتراف بأرض الصومال كدولة، إلا أنه لا يوجد ما يبرر مقاطعة كل الدول العربية لهذا الإقليم ثقافياً وتجارياً وقطع كل الصلات والبعثات إلى هذا الإقليم على رغم أنه أكثر أقاليم الصومال عروبة، وهو الاقليم الوحيد الذي استقرت فيه الأوضاع تماماً. وفي تصوري أن الوجود العربي مهم جداً في هذا الإقليم، حتى لا يفلت إلى الأبد من الصومال ومن العرب، وحتى لا يقع تحت النفوذ الإسرائيلي المتطلع الى موانئ البحر الأحمر.

ب ـ حرب المياه

وثاني قضايا الأمن هو تأمين منابع النيل، وهو يخص مصر في المقام الأول، وإن كان يهم السودان أيضاً، فالمعروف أن مصر تعتمد في الزراعة كلية على مياه النيل، وعلى مر التاريخ كان تأمين منابع النيل هدفاً جوهرياً في الاستراتيجيا المصرية. وعلى مصر والسودان أن يحتفظا بعلاقات جيدة مع كل الدول المشتركة في حوض النيل، وفعلاً تحاول مصر تحقيق ذلك واستكمال الاتفاقات التي تنظم توزيع مياه النيل.

والملاحظ أن اسرائيل تهتم كثيراً بالوجود في دول حوض نهر النيل، وهي تطمع في مياه النيل. وكان هناك وعد في عهد السادات بإمدادها بمياه النيل، وهو تعهد لم ينفذ برحيل السادات. وتمد اسرائيل الدول الافريقية المشتركة في حوض النيل بخبراء ري وزراعة، وعادة يقدمون النصح بالتوسع في الزراعة المروية بمياه النهر، وذلك يهدف إلى تعقيد العلاقة بين مصر وهذه الدول، حيث إن التوسع في الزراعة بهذه الطريقة يترتب عليه المطالبة بزيادة حصة هذه الدول من مياه النيل، وهي نصائح غير مخلصة لأن التوسع في الزراعة على المطر في هذه المناطق أوفر كثيراً من التوسع في الزراعة المروية.

ج ـ نشاط اسرائيل المعادي للعرب في افريقيا

اسرائيل التي تدّعي أنها خط الدفاع الأول للغرب ضد التطرف الإسلامي تحاول دائماً أن تثير مخاوف الأفارقة من المد الإسلامي والحركات السياسية الإسلامية، وتقدم خدماتها للحكومات الافريقية باعتبارها الخبير الأول في هذا المجال.

وقد حدث ذلك في اريتريا وأوغندا ودول افريقية أخرى، وبخاصة المجاورة للسودان، حيث تزداد الشكوك والمخاوف من تصدير الإسلام السياسي إلى القبائل المسلمة المنتشرة في هذه البلاد.

ومما لا شك فيه أن إعلان الدولة الإسلامية في السودان وحرب الجنوب، وإعلان الجهاد ضد الجنوبيين المتمردين وانتقال الحركات الإسلامية من السودان إلى بعض الدول الافريقية، كل ذلك ساعد على إيجاد شكوك الأفارقة، وسهل مهمة اسرائيل لتحقيق هذه السياسة، وبخاصة أنها موجودة، وبكثافة دائماً، في دول الأطراف المحيطة بافريقيا العربية بحجة حصار المحاصر.

تهتم اسرائيل حالياً بتطور علاقاتها مع جنوب افريقيا، التي التحقت بمنظمة الوحدة الافريقية وأصبحت دولة افريقية، وهي تعرف أن الإطار القديم الذي كان يجمع بين الدولتين باعتبارهما دولتين عنصريتين لم يعد قائماً بعد اختفاء النظام العنصري، ولكن ما زال لجنوب افريقيا أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل، حيث إن صناعة الماس التي تعتبر صناعة أساسية في إسرائيل تعتمد اعتماداً كلياً على جنوب افريقيا، بالإضافة إلى وجود تعاون تقاني (تكنولوجي) وتعاون في مجال الصناعات الحربية.

ولإسرائيل رصيد كبير في جنوب افريقيا لوجود أغنى جالية يهودية في العالم فيها وارتباطها بإسرائيل، ولكن للعرب أيضاً رصيداً كبيراً لدى مانديلا وحزبه «حزب المؤتمر الوطني الافريقي» (ANC) نتيجة المساعدات التي قدمها العرب، سواء المادية أو السياسية طوال فترة النضال من أجل الاستقلال، وكذلك لأن عشر دول عربية تشترك معها في منظمة الوحدة الافريقية.

وتهتم اسرائيل بأن يكون التوجه الجديد لحكومة جنوب افريقيا في صالحها، وأن تستمر العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. ويحق لنا أن نتساءل: هل أدرك العرب أهمية إيجاد علاقات ومصالح مشتركة مع دولة في حجم جنوب افريقيا، وأهمية ذلك أمنياً واستراتيجياً؟

٢ ـ مستقبل العلاقات الثقافية مع افريقيا

مع المتغيرات الكبيرة التي يشهدها عالمنا والناتجة أساساً من ثورة التقانة وثورة الاتصال، ثم اتفاقية التجارة الدولية وانتقال العالم إلى ما يمكن تسميته بعصر العولمة، ومحاولة

دولة واحدة فرض ثقافتها ونمط استهلاكها على العالم كله مستفيدة بما تملكه من إمكانيات هائلة في هذا المجال، ثارت مخاوف العديد من الدول التي تنتمي إلى ثقافات مغايرة من أن تتسبب هذه الهجمة في طمس هويتها ومعالم ثقافتها، ومن هذه الدول على سبيل المثال فرنسا التي تهتم كثيراً بثقافتها، وأنشأت منظمة للفرانكوفونية خصيصاً لمواجهة هذا الموقف. كما اهتمت أوروبا كثيراً بنشر ثقافتها في افريقيا، فهي تعرف ما للثقافة من تأثير عظيم في تكوين الاختيارات وتوجيه العلاقات الاقتصادية. وكان من شدة هذا الاهتمام والصراع على نشر الثقافة أنهم قسموا الأفارقة الى فرانكوفونيين وانغلوفونيين.

وعلينا كعرب أن نعطي الاهتمام نفسه لثقافتنا والعمل على نشرها. وسنجد أن افريقيا مهيأة جداً لهذا الانتشار، حيث تمتد العلاقات الثقافية العربية مع افريقيا منذ القدم، كما أنها علاقة التزام روحي، ولأن الآثار الباقية للثقافة العربية في الثقافة الافريقية أكثر كمّاً وكيفاً من الثقافة الأوروبية الافريقية، من حيث تأثير الحرف العربي في أكثر من ثلاثين لغة افريقية، كتبت أول ما كتبت بالحرف العربي وضمت في تراثها الإنتاج الثقافي الافريقي المكتوب، وهذا التراث هو التراث الوحيد الذي تملكه افريقيا. وحينما استبدل الحرف العربي بالحرف اللاتيني، قطعت الصلة بين افريقيا وماضيها.

ويريد الاستعمار أن يعتقد الأفارقة بأنهم وجدوا مع وجود الأوروبيين في بلادهم، وهو أمر مناف للواقع والحقيقة. والحروف العربية لم تلغ اللغات الافريقية بينما اللاتينيون والأوروبيون تسببوا بإضعاف هذه اللغات وتهميشها. كذلك فإن المؤلفات التي كتبت باللغة العربية، أو باللغات الافريقية، بالحرف العربي، هي كل تراث افريقيا الفكري، وهي آلاف المخطوطات المبعثرة في مكتبات العالم في انتظار من يقدم على فهرستها وجمعها ونشرها. يضاف إلى ذلك أن الوجود العربي في افريقيا وجود أصيل ومؤثر، والعربية هي أكبر اللغات الافريقية الحية والعالمية.

وعلينا أن نسعى إلى إنقاذ التراث الافريقي نفسه، والذي تأثر إلى حد بعيد بالثقافة العربية. فقد عمل الاستعمار دائماً على طمس هذه الثقافة، حيث كانت ثقافته دائماً ثقافة طاردة بعكس ثقافتنا العربية التي امتزجت وأثرت وتأثرت بالثقافة الافريقية الأصيلة.

ومن المهم العمل على تدعيم اللغة العربية في المدارس الافريقية، وهناك استعداد كبير لتعلم اللغة العربية، وبخاصة بين الأفارقة المسلمين، حيث عادة ما يقرأون القرآن بحروفه العربية من دون فهم لمعناه. وقد قامت إذاعة القاهرة في وقت من الأوقات بعمل برنامج لتعليم العربية بالراديو، وتم إعداد كتاب خاص لمتابعة هذا البرنامج كان يرسل لمن يطلبه، وكانت الطلبات مذهلة في عددها الكبير ونتائجها السريعة.

وعلينا الاهتمام بالإسلام في افريقيا كدين وثقافة، ولا يوجد لدى الأفارقة أي حساسيات من مثل هذا النشاط كإرسال خطباء إلى المساجد أو إنشاء مراكز ثقافية، والاهتمام بمدارس تعليم القرآن (الكتاتيب)، ولكن الحساسية كل الحساسية هي في الإسلام السياسي ومحاولة تحريك التجمعات الإسلامية سياسياً. وربما كان ذلك هو سر تدهور العلاقات الافريقية مع السودان التي تحيط بها سبع دول افريقية تدنت معها العلاقات إلى أبعد الحدود.

ولا شك في أن دور أجهزة الإعلام ومسؤوليتها في هذا الاتجاه كبيرة جداً، وبخاصة بعد انتشار القنوات الفضائية وازدياد ساعات البث بشكل كبير. ومن الأمور التي تحتاج الى اهتمامنا

كعرب، العناية بتصحيح الصورة العربية في افريقيا، عن طريق إعادة كتابة المناهج المدرسية في التاريخ، وإجراء البحوث التاريخية والاجتماعية حول الجذور والتراث المشترك.

وأعتقد أن منظمة التربية والثقافة العربية (الكسو) يمكن أن تلعب دوراً مهماً في هذا الاتجاه، وقد اهتمت فترة من الفترات إلى حد أن كانت هناك محاولة لإنشاء معهد افريقي، ولكن لا أعرف ماذا تم في هذا الموضوع.

المهم أن المجال الثقافي في افريقيا مفتوح وآفاقه واسعة جداً؛ المهم أن يكون لنا تصور وخطة عمل مشتركة، وفهم حقيقي لطبيعة العمل في افريقيا.

٣ ـ مستقبل العلاقات الاقتصادية مع افريقيا

تعتبر العلاقات الاقتصادية مع افريقيا هي أصعب العلاقات جميعها، فعندما خرج الاستعمار التقليدي من افريقيا بعد ارتفاع أعلام الاستقلال، ترك الأوروبيون وراءهم اقتصاداً مشوهاً وبنية أساسية مشوهة، أقيمت كلها بالشكل الذي يجعل هذه الدول الحديثة الاستقلال تستمر في خدمة أوروبا وتعتمد اقتصادياً وأمنياً عليها. كما أن شبكة العلاقات التجارية الخارجية لافريقيا بنيت بحيث تربطها عمودياً بدول الاستعمار الأوروبي، وأهملت تماماً العلاقات الأفقية، مما أضعف التجارة البينية في افريقيا بما في ذلك التجارة العربية ـ الافريقية.

فلا تكاد الواردات العربية من افريقيا كلها تصل إلى نصف صادرات افريقيا إلى دولة أوروبية واحدة هي اسبانيا، كما أن حجم صادرات جميع الدول العربية إلى كل دول افريقيا لم تزد إلا قليلاً على واردات افريقيا من اسبانيا.

وإذا أريد تنمية حجم التبادل التجاري بين العرب وافريقيا، لا بد من ارتباط ذلك بعملية تغير في البنية الإنتاجية ذاتها، أي بالمجهود الاستثماري التنموي أساساً، وإيجاد المصالح الاقتصادية التي تنمي التعاون العربي ـ الافريقي.

وقد قدم العرب الكثير من المساعدات الاقتصادية والمنح إلى العديد من الدول الافريقية من خلال صناديق التنمية العربية ومن خلال جامعة الدول العربية نفسها. وقد أنشئ البنك العربي ـ الافريقي خصيصاً لهذا الغرض. ولم تقتصر المساعدات العربية على حقبة ارتفاع سعر النفط فحسب، ولكنها بدأت منذ الستينيات. فبالإضافة إلى المساعدات العديدة التي قدمتها مصر، قدمت بعض الدول العربية كثيراً من المساعدات، فقد قدم الصندوق الكويتي للتنمية وحده ما مجموعه ٦٦ مليار دولار وزع منها ١٤ ملياراً عن طريق مؤسسات التنمية الدولية، وذلك حتى عام ١٩٨١.

وعلى رغم هذه الأرقام الكبيرة، إلا أنها لم توظف توظيفاً جيداً لإحداث بنية أو بيئة مناسبة لاستمرار التعاون العربي ـ الافريقي، لعدة أسباب:

أولها: أن هذه المساعدات كانت تقدم بمنطق شراء المواقف، وهو منطق لا يثمر في المدى البعيد.

ثانيها: لأن هذه المساعدات لم تقدم وفق استراتيجيا عربية شاملة، وإنما انفردت بها الدول العربية وقدمتها في نطاق العلاقات الثنائية من دون أن يكون لبعض الدول العربية المانحة أي دراية بافريقيا.

ثالثها: كثير من هذه المعونات كانت تقدم كمساهمات مالية لمشروعات تقيمها دول غربية بالاشتراك مع مؤسسات التمويل الدولية لا يظهر فيها الطرف العربي إلا ممولاً، في حين يرجع الفضل إعلامياً وجماهيرياً والمردود الحقيقي كله للدولة أو الدول الأوروبية صاحبة المشروع، ويكون الدور العربي بذلك قد ساهم في تدعيم البنية الاقتصادية الأوروبية الافريقية من دون مردود عربي يذكر.

وقد تأثرت افريقيا كثيراً بانتهاء الحرب الباردة، إذ توقفت المساعدات الضخمة التي كانت تتدفق على دولها لفترة طويلة من الزمن، وقل الاهتمام العالمي بالقارة، وتحولت المساعدات الأوروبية والغربية الآن لافريقيا إلى برامج هزيلة للإغاثة فقط في علاقة إحسان بعد أن كانت هذه المساعدات تتم بدوافع استراتيجية، حيث اتجهت الاستثمارات الأوروبية والمساعدات إلى شرق أوروبا. ويمكن القول إن افريقيا انتقلت إلى مرحلة جديدة في علاقتها مع الغرب، وهي مرحلة الاهمال، إلا ما يخص عدداً محدوداً من الدول الافريقية ذات الامكانيات الاقتصادية والثروات الضخمة، مثل الكونغو وجنوب افريقيا، والتي تركز فيها نشاط الشركات المتعددة الجنسية.

لقد أصبحت افريقيا من أكثر مناطق العالم معاناة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً. فالحروب الأهلية مشتعلة في أماكن كثيرة، والجوع تسقط ضحاياه بالملايين (موزامبيق وحدها فيها ٣ ملايين نسمة مرشحون للوفاة جوعاً)، هذا علاوة على عوامل الطبيعة من جفاف وتصحر، ثم الأمراض وأخطرها الانتشار الواسع لمرض الإيدز.

ولكن افريقيا التي تظهر حالة من البؤس ليست كذلك في حقيقة الأمر، فهي ما زالت تملك عناصر النهوض والحيوية في داخلها. فهناك ثروات مهولة في داخل هذه القارة، وبخاصة في دول جنوب افريقيا والكونغو ونيجيريا وكينيا وغيرها. وقد تساقط كثير من الدكتاتوريات التي حماها الاستعمار واستخدمها لنهب الثروة، مثل موبوتو الذي ساندته كل من فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة، كل لأسبابه الخاصة، كما أن وجود نظام إقليمي في افريقيا له فاعلية تجتمع قمته سنوياً وبانتظام، وهو أحد العناصر الإيجابية التي تحسب لافريقيا، كما أن رياح الديمقراطية دخلت مناطق كثيرة من القارة، وهناك محاولات للقضاء على الفساد المستشري هناك. ولا شك في أن سقوط النظام العنصري وعودة جنوب افريقيا إلى الأسرة الافريقية أعطى القارة زخماً جديداً.

وفي اعتقادي أن دخول افريقيا في مرحلة الإهمال بالنسبة للدول الغربية يفتح مجال العمل مع الدول العربية من دون عوائق كبيرة ومحاذير كانت تفرضها دول الاستعمار الغربي السابقة.

ما زال التعاون العربي ـ الافريقي في مجال الاقتصاد والتجارة يلاقي صعوبات كثيرة، ويحتاج الأمر إلى جهود حكومية منظمة لإيجاد البيئة المناسبة لهذه العلاقة. وأعتقد أنه يمكن استخدام ما تقدمه صناديق التنمية والمساعدة العربية لافريقيا في تحسين هذه البيئة، وقد قطعت مصر شوطاً لا بأس به في مجال التخطيط لمثل هذا التعاون المصري ـ الافريقي.

وفي اعتقادي أن ما قامت به مصر من نشاط في أوغندا يصلح ليكون نموذجاً لما يمكن عمله في افريقيا. فقد أقامت مصر عدة مشروعات اقتصادية، منها مصانع نسيج في اوغندا، كما حصلت بعض الشركات على مساحة من الأرض هناك لزراعتها قطناً لاستهلاك المصانع المصرية

هناك. كما أعتقد أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة الآن التي لها سياسة افريقية، ولو أن هذه السياسة محصورة تقريباً في مجال الاقتصاد، فهناك أحداث خطيرة تحدث في وسط افريقيا، وتوجد جيوش عدد من الدول الافريقية هناك، ولكن مصر وكل الدول العربية الأخرى غائبة تماماً عما يحدث هناك.

خاتمة

لا شك في أن الحديث عن العلاقات العربية ـ الافريقية يثير تساؤلاً عما إذا كان العرب حقاً طرفاً واحداً، بحيث يمكن الحديث عن سياسة عربية أو علاقة عربية تعبر عن كل العرب، والإجابة معروفة وواضحة بطبيعة الحال.

ولكن تبقى أهمية هذا الحديث حتى نعرف كم من الإمكانات تهدر، وكم من الفرص تضيع، إذا لم توجد استراتيجيا عربية تتفق عليها وتعمل من أجلها كل الدول العربية، حتى نكون فاعلين في عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة □